مؤتمر الغرف الزراعية العراقية

المقررات النهائية

١٩٥٤

مجلد صالح الدقر
تلفون ٢٢٩٧٨

630.9567 M99mA
مؤتمر الغرف الزراعية العراقية الثالث.
المقررات النهائية لمؤتمر الغرف الزراعية في كربلاء.

630.9567
M99mA

630.9567
M99mA
C.1

الغرفة الزراعية للواء كربلاء

المقررات النهائية

لمؤتمر الغرف الزراعية العراقية

في كربلاء

في دورته الثالثة

التي تم انعقادها تحت رعاية معالي وزير الزراعة

في ٨ - ١١ ربيع الاول ١٣٧٤

الموافق

٥ - ٨ تشرين الثاني ١٩٥٤

مطبعة الرابطة - بغداد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير النهائي*

لمؤتمر الغرف الزراعية العراقية

في دورته الثالثة

المنعقد في مدينة كربلاء للمدة بين ٥ و ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٥٤

تنفيذا لما جاء في قرار مؤتمر الغرف الزراعية في دورته الثانية المنعقد في الموصل في ٢٠ نيسان سنة ١٩٥٣ فقد عقد المؤتمر السنوي للغرف الزراعية العراقية اجتماعه الثالث في قاعة الادارة المحلية في كربلاء صباح يوم الجمعة الواقع في ٥ تشرين الثاني ١٩٥٤ حضره ممثلون عن الغرف الزراعية التالية الذكر :

١ ـ أربيل السيد ابراهيم يوسف

٢ ـ بغداد « عزت الفارسي

« خالد الجوربه‌جي

« محمد خلف الوردي

(*) انجزنا طبع هذا التقرير النهائي الموحد لمؤتمر الغرف الزراعية العراقية المنعقد في كربلاء بمفرده وبصورة مستعجلة لغرض تنفيذ توصيه ومقترحاته بالسرعة اللازمة وقد قررنا طبع كتاب مصور يتضمن تفاصيل وقائع المؤتمر ومقررات لجانه ومنهج زياراته وما الى ذلك قريبا .

٣ ـ الحلة	السيد	عبدالجليل مرجان
	«	انور الجوهر
	«	ابراهيم المطيرى
	«	الحاج عباس معروف
	«	الحاج راجى علوش
٤ ـ ديالى	«	عبدالرزاق رشيد
٥ ـ الفلوجة	«	اسماعيل العريم
	«	شعبان سويدان
٦ ـ كربلاء	«	الحاج مصطفى أسد خان
	«	مصطفى جواد
	«	الحاج محمد الشيخ على
٧ ـ المنتفك	«	عبدالهادى الدهش
٨ ـ الموصل	«	فاضل النورى
	«	عبدالعزيز النجفى
	«	عبدالمحسن العانى

وحضر عدد من الخبراء الزراعيين وممن لهم علاقة بموضوع المؤتمر الذين جاء ذكرهم فى محضر الجلسة الاولى من افتتاح المؤتمر برئاسة معالى السيد نديم الباجه‌جى وزير الاقتصاد .

وقد ترأس الاجتماع معالى وكيل وزير الزراعة السيد رشدى الجلبى الذى افتتح المؤتمر بكلمة حثه فيها على السير بالاصلاحات التى تم اقرارها فى مؤتمرى بغداد والموصل السابقة نحو التنفيذ ، ثم جرى انتخاب رئيس المؤتمر ففاز بالاجماع السيد مصطفى اسد خان وبنيابة الرئاسة السيد عزت الفارسى وبعضوية المقرر العام السيد محمود فهمى درويش ممثل وزارة

الزراعة ، كما جرى انتخاب اللجان التى زوالت منهاجها فدرست وقائع اعمالها ووضعت لها الحلول والمقترحات اللازمة التى ناقشها المؤتمر فأقرها ووحدها فى جلسته الاخيرة المنعقدة فى ٨-١١-١٩٥٤ وفاقا لما نص عليه منهاج المؤتمر • على أن أول أمر أخذه المؤتمر بنظر الاهتمام ووجد انه مما تحسن البداية به هو وجوب العناية بتنفيذ مقررات المؤتمرين السابقين الذى أشار اليها معالى الاستاذ رشدى الجلبى فى مستهل خطابه الافتتاحى• فهى اذا ما استوفت حقها التنفيذى من تلك العناية كانت سببا للانتهاء الى ايجاد الحلول اللازمة لوضع الفلاح والزراعة والاخذ بهما الى المستوى الاصلاحى المنشود ، وعندئذ تأتى ثمرة المؤتمرات المطلوبة طيبة ناضجة والا فلا فائدة منها اذا لم تحقق الغرض من وجودها بالتنفيذ •

وقد تخلص المؤتمر فى جلسته الاخيرة موضوعة البحث اعلاه الى وضع التقرير الموحد التالى الذى أصبح واجب التنفيذ من المعنيين كل حسب تعلقه بالموضوع واختصاصه •

أولا ـ الوضع الزراعى وما يجب العمل فيه للتعاون مع الزراع والمزارعين خلال الموسم القادم •

قرر المؤتمر التأكيد على المراجع المختصة وملاحقتها لمواصلة اتمام تنفيذ المقترحات التى ورد ذكرها فى الفقرة الاولى من مقررات كل من المؤتمرين السابقين اللذين عقدا فى بغداد والموصل ، مع ضرورة مراقبة وضع الانتاج العالمى وتوجيه المزارع العراقى وجهوده الانتاجية الى ما يناسب ذلك • وقد قرر ايصاء الجهات المختصة فيما يأتى : ـ

١ ـ الاهتمام فى تحسين منتجاتنا الزراعية الغذائية نوعاً وكماً وانتقاء البذور الصالحة وتوزيعها على الفلاحين بكلفتها ونقلها من محل الى آخر وتقديم الارشادات اللازمة حولها •

٢ ـ توطين وايجاد منتجات محسنة من المحاصيل الاقتصادية للتصدير أولا ولايجاد صناعات زراعية داخلية على أساس ملاءمة هذه المحاصيل لكل منطقة ثانيا فتكثر من زراعة النباتات الزيتية والليفية والسكرية وتحسين زراعة النباتات الصناعية الموجودة فى العراق والتى لا تزال صناعتها فى طورها البدائى كالسمسم والفستق والجلجل والجوت والبنجر السكرى • وتوطين بعض المحاصيل الزراعية النادر وجودها فى الاسواق الخارجية وتعميمها بغية الاستفادة منها صناعيا وتجاريا •

ثانيا ـ المشاكل الزراعية :

(أ) الآفات الزراعية ـ مع ان الدوائر ذات الشأن قامت على مقدار ما فيها من امكانيات مالية فى مكافحة الجراد والدوباس ودودة القطن ومرض البنط وغيرها بنتائج لا بأس بها ومشجعة فى بعض الاحيان ، غير ان الكفاءة المالية بحد ذاتها ضعيفة لا تعاون على التوسع بالشكل الذى يؤمن تخليص المزروعات من الآفات الزراعية ، لهذا فان المؤتمر يوصى وزارة المالية بملاحظة هذه الناحية المهمة وتخصيص المبالغ الكافية لتحقيق هذا الغرض والقضاء على الآفات الزراعية والحيلولة دون اخطارها فى المستقبل • وهناك حشرة السونة الوافدة ، التى تكثر فى مزارع الشمال لم تتم التجارب حولها لايجاد ما يمكن معه القضاء عليها من الوسائل الفنية • ولهذا فان المؤتمر يوصى بعد أن وجد ان هذه الحشرة قد أخذت فى كثير من المواسم بمحاصيل الشمال القيام باتمام هذه التجارب للوصول الى النتائج التى تكفل تخفيف أضرارها • وبالنظر لما لحماية المنتجات العراقية من تأثير فعال فى الحقل الاقتصادى فان المؤتمر يوصى الجهات المختصة بتشريع القوانين والانظمة التى تكفل الحماية وتشجيع الفلاح العراقى بدفع أضرار الآفات عنه بشتى الصور كما هو الحال فى البلاد الاخرى •

(ب) دلت الوقائع الى ان اعضاء البعثات الذين عادوا الى العراق بعد ان حصلوا على شهادات الاختصاص لم ينط بهم من الاعمال والوظائف ما لها علاقة باختصاصهم ، كما ولم يمنحوا الرواتب والمخصصات التى منحت الى زملائهم الاخرين المتخصصين فى دراسات أخرى غير الزراعة مما أدى الى تذمر أعضاء البعثات الزراعية وتثبيط عزائمهم ودفعها الى تفضيل الدراسات غير الزراعية فى الوقت الذى يمكن تلافى هذا النقص المهم بمساواة البعثات الزراعية مع غيرها ليتسنى للعراق الزراعى الحصول على الفنيين الزراعيين والبيطريين بمقدار كاف لينهضوا بالحقلين الزراعى والحيوانى نهضة تفى بحاجة العراق الماسة ولهذا فان المؤتمر يعتبر هذه القضية مشكلة من الواجب حلها من قبل المسؤولين الرسميين بايجاد العلاج اللازم لها •

(ج) يؤكد المؤتمر توصياته السابقة فيما يتعلق بزيادة الحقول ومحطات التجارب التكثيرية لمختلف الاغراض الزراعية فى جميع مناطق العراق •

(د) لاحظ المؤتمر ان الاسباب والعوامل التى أدت الى عدم شمول الارشاد مناطق العراق كافة ، هو قلة المخصصات والمرشدين والوسائل الفنية • ولهذا فهو يوصى وزارة المالية بتخصيص المبالغ الكافية لامكان زيادة عدد المرشدين وتزويدهم بالمخصصات ووسائل الارشاد لغرض توسيع الارشاد الزراعى وتعميمه على جميع المناطق •

(هـ) يوصى المؤتمر الجهات المختصة بوجوب المباشرة بتحليل وتصنيف التربة وتعيين خصائصها الميكانيكية فى مختلف المناطق العراقية بالنسبة الى نوعيتها ونشر واذاعة ذلك على الزراع ليكون فى مقدورهم معرفة أنواع المزروعات التى يمكن تعميمها فى منطقة كل واحد منهم •

(و) الاستمرار فى زيادة انشاء الحقول ومحطات التجارب التكثيرية لمختلف الاغراض الزراعية واطلاع المزارع على نتائج هذه التجارب ليكون على علم منها •

(٧) درس المؤتمر جميع ما يتعلق بالتمور فقرر بالنظر الى ما وصلت اليه أسعار التمور من هبوط وتردى أسواقها وتكدسها فى المخازن مما آل الى الاضرار بأصحابها وايقاعهم بكارثة لا مندوحة منها بسبب ركودها وبقاء كميات كبيرة منها فى العراق مما تتطلب حلا سريعا وجديا ولهذا فالمؤتمر يوصى :

١ ـ ان تدخل الحكومة الى السوق كمشترية وتبتاع ما لا يقل عن ٥٠ ألف طن من تمور زهدى الفرات ، وان يتم هذا الشراء عن طريق وبواسطة جمعية التمور التى تقترض بما يقابل قيمة هذه الصفقة بأقساط طويلة الاجل من الحكومة .

٢ ـ ان تنشأ الحكومة معامل لاستخراج الكحول والدبس وصناعة أوعيتها فى البلاد التى يتم شحن الناتجين المذكورين اليها على أن تكون طاقة هذه المعامل استنفاد ما لا يقل عن ٥٠٫٠٠٠ طن من تمور الزهدى سنويا . ويجوز لجمعية التمور أن تقوم بانشاء هذه المصانع لقاء قروض من الحكومة طويلة الاجل .

٣ ـ تخفيض أجور نقل التمور بالسكك الحديدية واعادتها الى ما كانت عليها سابقا .

٤ ـ خزن التمور فى محطات السكك الحديدية .

٥ ـ ايصاء وزارة المالية بان تساهم مساهمة فعالة فى تسهيل تصدير التمور والمساعدة فى انتشالها مما هى عليه من هبوط مستمر وذلك باعفائها ومنتجاتها من جميع الضمائم ورسوم الاستهلاك والرسوم الاضافية الاخرى كرسم الادارة المحلية وغيرها وعدم التفريق بين التمور المستهلكة محليا والمصدرة الى الخارج .

٦ ـ يوصى المؤتمر وزارة المالية ثانية عطفا على ما جاء بالفقرة الخامسة أعلاه وحتى يتم تشريع القانون الخاص باعفاء رسم الاستهلاك ورسم الصادر

الكمركي بان تطلب من مديرية الواردات العامة بطرح رسوم الاستهلاك الحالية عن أجور الكبس والتعبئة والتغليف والنقل واثمان مواد الكبس وحصرها بالتمور الفلة أسوة بما يجرى الآن فى تمور البصرة •

٧ ـ يوصى المؤتمر وزارة المالية بأن تأخذ فى فرض رسوم الاستهلاك وتعيين نسبتها بالاسعار المحلية الآنية فى مختلف انحاء العراق حسب توصية الموظفين المختصين وتأييد المتصرفين لهم بدلا من أخذ موافقة المراجع المختصة فى بغداد الامر الذى يؤول دائما الى تأخر الجواب كثيرا مما سبب ويسبب الاضرار بالمنتج والمستهلك على السواء •

٨ ـ وقد أقر المؤتمر وجوب الاتصال برقيا بالمراجع العليا المختصة لمعالجة هذا التردى فى حال التمور وهبوط أسعارها وتأليف وفد مؤلف من خمسة أشخاص للتوسط لدى المراجع المذكورة لتنفيذ المطاليب الوارد ذكرها فى هذه البرقية وما جاء فى المقترحات التى سبق تقديمها الى ديوان مجلس الوزراء بتاريخ ١٦-١٢-١٩٥٣ المرفقة مع مقررات اللجنة الفنية الثانية لدرس مشاكل التمور فى هذا المؤتمر •

(ح) الثروة الحيوانية ـ يؤكد المؤتمر مقررات المؤتمرين السابقين فى هذا المضمار لانه لاحظ ان الاهتمام بالمجموعة الحيوانية يكاد يكون معدوما على خلاف ما لدى الاقطار الاخرى المجاورة للعراق والتى وضعت نصب عينيها ايجاد التشكيلات البيطرية اللازمة سواء أكانت فنية علمية بحتة أو وقائية كانشاء المستشفيات والمستوصفات الثابتة والسيارة فضلا عن موظفى التحرى المتجولين • وجدير بالمسؤولين العراقيين أن يأخذوا بتوصيات المؤتمر قبل غيره من الاقطار لكثرة المجموعة الحيوانية الموجودة فيه ، ولانه يعتبر مركزا مهما للتموين الحيوانى وتصدير نتاجه • ولهذا فالمؤتمر يعود فيطلب الاهتمام بهذه الناحية ويلح على المسؤولين بوجوب وضع خطة سليمة لتلافى هذا النقص فى ١ ـ زيادة المستشفيات والمستوصفات البيطرية ٢ ـ تقوية كفايات الاطباء البيطريين وتزييد عددهم

والاكثار من البعثات ٣ ـ زيادة المختبرات والحقول البيطرية التجريبية ٤ ـ العمل على تقوية جانب القائمين على تحسين الحيوان وتربيته ونشر طرقهم الفنية بين المعنيين بتربية الانعام كافة بمختلف الطرق الارشادية ٥ ـ تحسين الاغنام ومنتجاتها ووقايتها وتوسيع التغطيس وتأسيس الملاجىء اللازمة لها .

(ط) لاحظ المؤتمر أن مؤسسات الحكومة المختصة حفلت بمجموعة من الدراسات الخاصة بالمراعى الطبيعية والصناعية تمهيدا لعقد مؤتمر المراعى لبلدان الشرق الاوسط تحت اشراف مؤسسة التغذية والزراعة الدولية . والمؤتمر على رغم ما يأمله من نتائج ايجابية فى تحقيق مطاليب المؤتمرين السابقين للغرف الزراعية فانه يلح كذلك على المسؤولين بوجوب العناية بتنفيذ توصياتهما السابقة لانه لم يلمس حتى الان ما يشير الى الاهتمام الجدى بذلك ولهذا فالمؤتمر يوصى بوجوب درس ما يمكن توطينه من نباتات المراعى لاصلاح الوضع الحالى بانتاج الدريس والغمير والمنتجات العلفية الاخرى . ودرس العليقة المركزة حسبما تحتاجه المجموعة الحيوانية بمختلف مناطق العراق . كما ويوصى لجنة اعمار واستثمار الاراضى الاميرية بتطبيق الفقرة الخاصة بزراعة العلف الحيوانى فى جزء من الاراضى الموزعة على المستثمرين ومراقبة ذلك بصورة جدية .

ثالثا ـ اعمار الاراضى الاميرية الصرفة :

وقف المؤتمر مما بين يديه من وثائق واحصاءات على ما تم تنفيذه من توصيات مؤتمر الغرف الزراعية الاول التى تنص عليه الفقرة الثالثة من مقرراته فألفى ان الحكومة سائرة سيرا طيبا فى مواصلة تنفيذ هذه التوصيات بصورة واسعة فى عدة مناطق زراعية من العراق فوزعت مجموعات من المساحات على المستثمرين لاعمارها على أساس الملكية الصغيرة والمؤتمر على رغم تقديره لهذه الخطوة فى استصلاح الاراضى وتقوية آصرة الفلاح بأرضه

واشعاره بالمسؤولية اللازمة لاحيائها فانه يلح بوجوب التوسع فى هذه الناحية والاسراع بشموليتها على جميع الاراضى الاميرية الصرفة القابلة للزرع فى العراق ودرس الخصائص الزراعية لمختلف المناطق المعدة للتوزيع أو التى تم توزيعها لامكان توجيه المزارعين الى تطبيق أيسر السبل الزراعية الملائمة لتلك المنطقة ليتسنى زرع هذه الاراضى على أسس اقتصادية انتاجية سليمة •

رابعا ـ امكانية مجلس الاعمار فى رفع المستوى الزراعى :

اطلع المؤتمر على ما تم لمجلس الاعمار من تنفيذ اعمال واسعة ومشاريع مهمة تتعلق برفع المستوى الزراعى فى العراق ، وخاصة فيما يتعلق بالرى وبخزن المياه والاستيلاء على الفيضانات والاستفادة من المياه الجوفية بقدح الآبار الارتوازية فى المناطق العطشى لارواء الارض من جهة وللشرب من جهة أخرى وانشاء الطرق لتأمين النقل وخاصة الحاصلات الزراعية وما الى ذلك مما له التأثير الاكبر فى رفع المستوى الزراعى فى العراق والذى يحسن بالمؤتمر ان يذكره بالشكر • ومع هذا فالمؤتمر جد حريص ان يتوسع مجلس الاعمار فى منهاجه هذا ليعاون فى رفع المستوى الزراعى بصورة مباشرة وواسعة لماله من امكانيات وكفاءات كبيرة فى جميع المجالات التى تمتد يده اليها لغناه أولاوللخبراء العديدين المتوفرين لديه ثانيا ولهذا فالمؤتمر يوصى ويلح على تخصيص مبالغ كافية فى ميزانيته لتحسين ورفع المستوى الزراعى لانشاء المختبرات العلمية المختلفة والمنشآت التجريبية التكثيرية والمشاريع الزراعية الصناعية الصغيرة موزعة على جميع مناطق العراق والتى تعطى نتائج سريعة رغبة فى الترفيه عن المنتج الزراعى ورفع مستوى المورد الفردى كمشروع رانية وداقوق والجداول والانهر المطمورة التى سبق للمؤتمرين السابقين الايصاء باعادة فتحها فى المنطقتين الوسطى والجنوبية وتأسيس مشاريع تربية الحيوانات وتأسيس حقول انتاج العلف والدريس ومشاريع التعليب فى مناطق وجود الفاكهة وغير ذلك •

خامسا ـ الصناعات الزراعية :

ان سير الجهات المختصة فى تنفيذ التوصيات التى جاء ذكرها فى الفقرة الخامسة من مقررات مؤتمر الدورة الاولى للغرف الزراعية مطرد وسريع ومما تحمد عليه • فيكاد يوشك أمر تنفيذ جميع التوصيات المذكورة على النهاية • والمؤتمر يوصى بعد هذا مجلس الاعمار لتأسيس معامل لصناعة الاسمدة الكيمياوية لتيسير تناولها بيد الزراع ومدهم بما يساعدهم على الاستفادة من تقوية ارضهم وكيفية استغلالها بالاسمدة الكيمياوية والمخصبات الاخرى •

سادسا ـ الوسائط الميكانيكية :

اهم ما لاحظه المؤتمر هو نقص الايدى العاملة فى ادارة الوسائط الميكانيكية التى أخذت تزداد يوما فيوما وكذلك احتياطها ولهذا فهو يوصى بوجوب فتح الدورات التدريبية المتواصلة والاكثار منها بشكل يتفق والزيادة الحاصلة بالمكائن وتعليم السواق وتدريبهم على تصليحها وادامتها ، ثم جلب الاحتياط اللازم لها وفتح المعامل الكافية فى الالوية لتيسير التصليح والادامة المنوه عنهما •

سابعا ـ الوقود :

لم يجد المؤتمر ما يوصى به فى هذا الحقل شيئا جديدا حيث انصرفت نية الحكومة الى اتمام انشاء مصفى الدهون وبذلك فهى تكتفى بايصاء الجهات الرسمية للمرة الثالثة بتخفيض اسعار الزيوت على اختلاف انواعها ومهما كان مصدرها من الخارج أو من الداخل الى الحد الذى يتناسب والوضع الاقتصادى الراهن وعلى أن تكون الاسعار المخفضة شاملة لجميع مناطق العراق •

ثامنا ـ التسليف الزراعى والجمعيات التعاونية :

١ ـ التسليف الزراعى :

(أ) يوصى المؤتمر وزارات الزراعة والمالية والاعمار كل حسب

اختصاصه بالتوسط لدى وزارة الداخلية باستثناء الاراضى الممنوحة باللزمة والتى يراد التسليف عليها من القيود المعقدة التى تفرضها وزارة الداخلية بالاستناد الى فقرة واردة فى نظام اللزمة التى تنص (على أن يمنع فراغ أو رهن التصرف بألاراضى الممنوحة باللزمة الا اذا صادقت وزارة الداخلية) على أن الفراغ او الرهن لا يؤدى الى الاخلال بالامن ويوصى المؤتمر الجهات المختصة بتعديل هذا النظام بالاشتراك مع اعضاء من الغرف الزراعية والدوائر ذات العلاقة بشكل يؤمن معاملات المزارعين .

(ب) يوصى المؤتمر بزيادة رأسمال المصرف الزراعى ليستطيع ان يلعب دوره الكامل فى الانعاش الزراعى بتوسيع عمليات التسليف وتلبية كافة الطلبات . كما يوصى بتمديد آجال اقساط السلف عند التسليف الى مدة ١٠ سنوات وان يشمل قراره تخفيض الفائض من ٦ بالمائة الى ٥ بالمائة المتخذ من قبل المصرف الزراعى فى السنة الماضية جميع أقساط السلف الزراعية التى يستحق اداؤها بعد ذلك التاريخ .

(ج) يطلب المؤتمر من المصرف الزراعى اعادة النظر بالفائدة وتخفيضها الى نسبة لا تزيد عن ٣ بالمائة بالنظر الى ارتفاع كلفة الانتاج الزراعى من جهة وانخفاض اسعار المحاصيل الزراعية من جهة أخرى على أن يكون على غرار ما تم قرض البلديات به من مجلس الاعمار بفائدة لم تتجاوز النصف بالمائة .

(د) يوصى المؤتمر تنفيذ مقترحاته المبينة فى التقرير السنوى للاجتماع الثانى الذى انعقد فى الموصل سنة ١٩٥٣ ويضيف اليه بانه من المصلحة الاسراع باتخاذ اسلوب التسليف الزراعى « تحت الاشراف والتوجيه » وصرف السلف للاغراض الزراعية البحتة التى تعطى من أجلها تحقيقا لاهداف المصرف الزراعى وضمانا لمصلحة المزارعين معا وتنفذ هذه التجربة تدريجاً فى منطقة أو مناطق معينة تختار أكثرها ملائمة لهذا النوع من

التسليف الزراعى ولاسيما وقد استقدمت ادارة المصرف خبيرا اجنبيا لهذا الغرض .

٢ ـ الجمعيات التعاونية :

يوصى المؤتمر الجهات المختصة بالمعاونة على تأسيس الجمعيات التعاونية بشتى صورها تسويقية وانتاجية وتسليفية لخدمة الزراع على أن تتم دراسة الموضوع وفاقا لاوضاع العراق وحاجته . على أن يهيأ الاشخاص المثقفون الذين يناط بهم تأسيس وادارة هذه الجمعيات .

١ ـ الغرف الزراعية :

تاسعا ـ الغرف الزراعية والمكتب الدائم :

١ ـ الغرف الزراعية :

(أ) يوصى المؤتمر وزارة الزراعة لابداء المساعدات المالية للغرف الزراعية أسوة ببعض البلدان المجاورة .

(ب) يوصى المؤتمر الجهات الوارد ذكرها فى قانون الغرف الزراعية بعدم قبول أى مراجعة من مزارع لا يحمل هوية زراعية .

(ج) لاحظ المؤتمر فى تسجيل المنتمين الى الغرف الزراعية وتقدير درجاتهم ما يضر بمصلحة الغرف فعليه يوصى المؤتمر باتخاذ التدابير اللازمة لتعديل قانون الغرف بشكل يؤمن مصلحتها من جهة ومصلحة المزارع من جهة أخرى وان يكون ذلك على الاساس التالى :

١ ـ عدم قبول انتساب مزارع يسكن فى لواء فيه غرفة زراعية الى غرفة زراعية أخرى الا فى الحالات الضرورية الملحة ، وعندئذ يجب الا يسجل بأقل من الدرجة الثانية وان يحول رسم التسجيل الى غرفة زراعة لوائه الاصلى وفى حالة وجود علاقات زراعية له فى لوائين أو أكثر يقبل تسجيله فى أى من هذه الالوية .

٢ ـ تصنف اجازات التسجيل على أساس الملكية والاجتهاد •

٣ ـ يعاد النظر فى قضية درجات التسجيل • ويوصى المؤتمر بتعديل المادة الاولى من قانون رقم ٤ لسنة ١٩٥١ وهو التعديل الاول لقانون الغرف الزراعية رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٨ بحيث تشمل جميع المعاملات التى تتعلق بالامور الزراعية والتى يجريها المزارعون • كما يوصى المؤتمر بالبحث فى تعديل نظام الغرف الزراعية فيما يختص بزيادة الرسوم على ضوء المقررات السابقة •

(د) يوصى المؤتمر المصرف الزراعى بضرورة اشراك عضو من الهيأة الادارية للغرف الزراعية فى لجان الكشف وتقدير قيم الاراضى المراد وضعها تأمينا مقابل السلف الزراعية حيث أن وجود خبير بالزراعة من اعضاء الغرفة مما يؤدى الى فائدة للمصرف والمزارع على السواء •

(هـ) يوصى المؤتمر المصرف الزراعى بوجوب تمثيل الغرف الزراعية فى ادارته •

٢ ـ اتحاد الغرف الزراعية والمكتب الدائم :

(أ) قرر المؤتمر تأليف لجنة تشترك فيها الغرف الزراعية العراقية تقوم مقام اتحاد الغرف الزراعية المنوى تكوينه ولهذه اللجنة الحق فى تأليف لجنة فرعية تقوم بأعمال المكتب الدائم بالشكل المفصل ادناه ريثما يتم تعديل قانون الغرف الزراعية الذى تضاف اليه المادة التالية :

١ ـ للغرف الزراعية الحق فى تكوين اتحاد تمثل فيه جميع الغرف•

٢ ـ لاتحاد الغرف الزراعية الحق فى تكوين مكتب دائم لها على الا يزيد اعضاؤه عن ثلاثة •

(ب) تعدل المادة الثامنة من قانون الغرف الزراعية رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٨ وتكون تعديلاته بالشكل التالى :

تعين وجائب الغرف الزراعية والاتحاد والمكتب الدائم ونطاق اعمال كل منها بنظام خاص •

(ج) يؤلف الاتحاد العام للغرف الزراعية من اعضاء يبلغ عددهم مقدار عدد الغرف الزراعية فى العراق وينتخبون بتنسيبهم من غرفهم الزراعية ويجتمعون فى بغداد فى اول كل ثلاثة أشهر اولها اوائل شهر كانون الثانى وذلك عندما تمس الحاجة • ويعمل هذا الاتحاد بالنظر فى كل ما يمس مصلحة الغرف الزراعية وتوحيد مقترحاتها ومطاليبها العامة وتنفيذها وذلك بالاتصال بالمراجع المختصة وغيرها •

(د) يؤلف مكتب خاص من اعضاء الاتحاد يكون مركزه غرفة زراعة بغداد ، وعدد اعضائه ثلاثة ينتخبون بالتصويت • ويقوم هذا المكتب بتنفيذ جميع المقترحات والمطالب الخاصة بالغرف الزراعية التى تحال اليه من الاتحاد العام او من الغرف الزراعية • كما يقوم باجراء الاتصالات اللازمة بالمراجع المختصة ومكاتب المؤتمرات الخارجية وغيرها لتحقيق الاغراض التى تقررها مؤتمرات العراق الزراعية • وتكون نفقات هذا المكتب ومن يشغله من المستخدمين موزعة على جميع الغرف الزراعية كل بالنسبة الى وارداتها على أن يترك تنسيب اختيار المستخدمين ورواتبهم الى اعضاء المكتب الذى يرفع مقترحاته الى المؤتمر التالى بعد تشكيل المكتب لاقرار مقترحاته •

(هـ) انتخب المؤتمر وفاقا لما جاء بالفقرة السابقة الاعضاء الثلاثة للمكتب الدائم وهم :

السيد الحاج مصطفى أسد خان ـ رئيس غرفة زراعة كربلاء •

« عزت الفارسى ـ رئيس غرفة زراعة بغداد •

« عبدالجليل مرجان ـ رئيس غرفة زراعة الحلة •

(و) قرر المؤتمر اناطة النظر فى الفقرة الرابعة من جدول أعمال اللجنة التوجيهية المنبثقة من اعضاء هذا المؤتمر والتى تنص على وجوب ايجاد

صندوق ضمان لموظفى الغرف الزراعية ومنحهم حقوق بقية الموظفين فى المؤسسات شبه الرسمية الى اللجنة المشار اليها فى الفقرة (أ) أعلاه والتى تقوم مبدئيا مقام اتحاد الغرف الزراعية المنوى تكوينه حسب المقررات السابقة.

وكذلك قرر اناطة النظر فى الفقرتين التاليتين باللجنة المذكورة للاسباب التالية :

١ـ لاحظ المؤتمر ان المرسوم رقم ١١ لسنة ١٩٥٤ وضع بشكل ارتجالى لا يتفق والمصلحة العامة اذا لم يضر باقتصاديات البلد ، وعليه قرر احالة الموضوع الى اللجنة لدرسه بصورة شاملة وتقديم مقترحاتها الى الجهات المختصة لتعديله على أن تقوم بذلك حالا .

٢ـ اتضح للمؤتمر بعد دراسة المرسوم رقم ١ لسنة ١٩٥٤ وقانون حقوق وواجبات الزراع انهما يتضمنان ما لا يتفق والمصلحة العامة والاحوال الاقتصادية بالبلد وعليه قرر احالة الموضوع الى اللجنة لدراسته دراسة شاملة والتقدم به الى الجهات المختصة لوضع تشريع موحد يزيل الغموض عن القانون والمرسوم المذكورين .

(ز) قرر المؤتمر ايصاء المراجع الحكومية المختصة بضرورة مشاورة اتحاد الغرف الزراعية فيما يتعلق بجميع ما يهم المزارعين من قوانين وانظمة ومراسيم وتعليمات تتعلق بالحالات الاختصاصية والمالية والانتاجية والاجتماعية ذات الاهمية بالنسبة الى الزراعة والمزراعين لان الغرف الزراعية ذات اختصاص ومعرفة اصيلة بشؤون المزارعين لاتصالها المباشر بهم ، ثم لرغبتها الاصيلة فى خدمة المجتمع الزراعى من جهة والسلطات الرسمية من جهة أخرى .

عاشرا ـ الرى والتربة :

أعطى المؤتمر فى دورته الثالثة هذه أهمية خاصة بالتربة العراقية والمياه فانبثقت منه لجنة درست هذا الموضوع بتفاصيله على ضوء جدول أعمالها

فتخلصت منه الى التواصي والمقررات التالية :

١ ـ بعد دراسة طبيعة أرض العراق الجغرافية الصالحة للزراعة من حيث السعة وجودة التربة ووفرة المياه ووجود المال الكافي للقيام بمشاريع رى كبرى وفتح الجداول لاحياء هذه الاراضي والاستفادة منها بزيادة الثروة القومية في البلاد، خاصة وان العراق يعتبر بلدا زراعيا يعتمد ميزانه التجاري على الانتاج الزراعي ولهذا فالمؤتمر يوصي بضرورة القيام بهذه المشاريع الهامة ومنها مشروع « النكوب والدرينجوخ » في الموصل وتوسيع شط الحلة وجدول بابل ومشروع الجازية وأم الطليان بلواء كربلاء ومشروع السيد أحمد الرفاعي وكرمة حسن السائح في المنتفك ومشروع توسيع الكرمة لسقي أراضي كصاوى في الدليم وغيرها من المشاريع . ويرى المؤتمر ضرورة تبني مجلس الاعمار حالا فكرة القيام بهذه المشاريع وادخالها ضمن جدول أعمال السنوات الخمسة القادمة . على أن تتهيأ الوسائط الضرورية الصحيحة للاستغلال الزراعي

٢ ـ وجوب تشجيع الزراع على الاستفادة من استعمال المضخات والمحركات لرى أراضيهم وتوصية الجهات المختصة على تهيئة المضخات والمحركات التي ثبت صلاحها وجودتها في الاستعمال والاكثار منها .

٣ ـ يوصي المؤتمر بتنبيه الجهات الرسمية بضرورة الاهتمام بدراسة قابليات العراق في المياه الجوفية والسعي لحفر الآبار الارتوازية بعدد مناسب وبحسب حاجة المناطق وأهميتها الزراعية والاجتماعية .

٤ ـ لاحظ المؤتمر ان سياسة دائرة الرى ونظامها المعمول به فيما يختص بتطهير الجداول يتنافى والمصلحة العامة ويخالف المعنى الفني لوجائب مديرية الرى العامة ولهذا فالمؤتمر يرى ضرورة قيام دائرة الرى بتخصيص المبالغ اللازمة لتطهير وصيانة الجداول العامة وجعلها صالحة للارواء اللازم وتعديل نظام مديرية الرى بموجبه .

٥ ـ ظهر للمؤتمر ان كثيرا من مشاريع الرى التى أسست لم يراع فى حينه تأسيس مبازل لها ، سارت الى الدمار فأصبح انتاجها الزراعى ضئيلا لا يسد تكاليفها لتراكم الاملاح وظهور (النزيز) فيها وأمثال ذلك كثيرة واضحة وفاقا لما تنص عليه تقارير مهندسى مديرية الرى العامة • وعليه يرى المؤتمر ضرورة قيام الدوائر المختصة بوضع التصاميم اللازمة لغسل التربة من الاملاح والاستعانة بالخبراء العالميين فى ذلك والعمل على نظام البزل والتصريف فى العراق الذى لا يزال محروما منه مما سيؤدى حتما الى تردى حالة جميع الاراضى الزراعية فى العراق على أن يشمل ذلك جميع المشاريع المؤسسة سابقا أو التى ستؤسس فى المستقبل خاصة فى المنطقتين الوسطى والجنوبية •

٦ ـ جرت العادة بتوزيع الاراضى على شاغليها قبل دراسة التربة بصورة عامة ولما كان من المهم معرفة نوع التربة وقابليتها الانباتية يقترح المؤتمر ضرورة دراسة حالة التربة وتصنيفها وقابليتها الانباتية بجميع انحاء العراق أسوة بالدول المتقدمة زراعيا •

حادى عشر ـ الريف واصلاحه :

لاحظ المؤتمر ان الحكومة العراقية بالاتفاق مع بعض الهيئات الدولية قد ألفت وحدات اجتماعية للتربية الاساسية فى الريف لاصلاحه وتدريبه ، ولما كان المؤتمر يعتقد بوجوب وضرورة التوسع فى مثل هذه المشاريع الاصلاحية المهمة للريف والتى سبق ان اوصى بها ولهذا فهو يرجو الحكومة بان تزيد من اهتمامها فى هذه الناحية والتوسع بها بشكل يؤمن تحقيق اصلاح الريف بشتى صوره •

ثانى عشر ـ الاسمدة والمخصبات :

على رغم ما للاسمدة والمخصبات من أهمية قصوى فى زيادة الغلة

الزراعية وتقوية الارض واصلاحها فانه لا يزال المزارع العراقي يحجم عن استعمالها مكتفيا بطريقة التبوير التى تضيع عليه نصف ارضه أو أكثر سنويا • ولهذا فالمؤتمر يوصى ويلح على الجهات المسؤولة وخاصة مجلس الاعمار بتأسيس صناعة الاسمدة الكيمياوية فى العراق وتوجيه المزارعين الى استعمالها استعمالا صحيحا وارشادهم الى ضرورة اتباع الدورات الزراعية التى تتضمن النباتات البقلية التى تصلح أن تكون سمادا خضريا لتحسين التربة بصورة عامة •

ثالث عشر ـ الغابات والبساتين ومحاصيل اخرى :

١ ـ يوصى المؤتمر ويشدد بوجوب الاكثار من استنبات الغابات وصيانتها وتوسيعها وتأسيس مشاريع انتاجية للخشب ودراسة صلة الغابات بالمراعى الطبيعية ووضع التشريعات اللازمة لتحديد تلك الصلة كما وان من الضرورى دراسة موضوع التشجير بصورة عامة بالنسبة لانجراف التربة الذى أخذ يزداد فى شمال العراق كثيرا مما سيؤدى الى كارثة حتمية ان لم نقف تجاه هذا التيار الناتج من قطع أشجار الغابات دون ملاحظة الاخطار التى تنجم عن ذلك كما وجد المؤتمر ان من واجبه توجيه الانظار الى تأسيس الغابات فى مناطق خاصة لتقليل سرعة جريان المياه السطحية واعطاء الوقت الكافى للتربة لامتصاص الكثير منها ، الامر الذى يؤدى حتما الى زيادة مياه المنابع وزيادة المياه الجوفية •

كما ويوصى بالاكثار من انشاء مصدات رياح لوقاية المزروعات ويدعو الى ضرورة الاسراع فى سن قانون الغابات الجديد • ويوصى أيضا بوجوب تخصيص نسبة معينة من الارض الاميرية التى توزع على الفلاحين للتشجير ولتوفير الوقود اللازم لمنع حرق السماد الحيوانى واشجار الغابات فى غير المناطق المخصصة لصنع الفحم ولتوفير الاخشاب اللازمة لبناء البيوت الصحية

ولصنع الاثاث والآلات الزراعية وغيرها .

٢ ـ يوصى المؤتمر بلزوم العمل الجدى على تشجيع أعمال البستنة وتحسين أنواع المغروسات فيها وتكثيرها .

٣ ـ يوصى المؤتمر بوجوب توسيع زراعة المخضرات لازدياد استهلاكها فى الداخل ولحاجة اسواق الخليج الفارسى اليها فى الخارج .

٤ ـ يعود المؤتمر فيوصى الدوائر المختصة بوزارة الزراعة بوجوب اجراء التجارب اللازمة على مختلف المحاصيل والخضروات وأشجار الفاكهة بالنسبة الى أنواع الاسمدة التى تؤدى الى الفوائد المتوخاة . والاكثار من هذه المحاصيل بحمل المزارعين على استعمال هذه الاسمدة وارسالها اليهم توخيا فى التعاون بين هذه الدوائر والمزارعين .

رابع عشر ـ التصدير الزراعى ورسومه :

١ ـ يوصى المؤتمر الجهات المختصة بدرس وتعيين الفائض عن الحاجة من المنتجات الزراعية لغرض تصديرها ولاسيما الحنطة والرز والباقلاء وغيرها

٢ ـ يوصى المؤتمر بالغاء رسم الصادر على منتج القطن العراقى لما فى ذلك من تشجيع لهذه الزراعة الناشئة وتوفير مادته اللازمة لتموين صناعة الغزل والنسيج القطنى المحلية الآخذة فى التوسع السريع فضلا عن رفع الغبن عن المزارعين والفلاحين مما يصيبهم من فرض الرسم المذكور على هذه الزراعة التى تكبده عناية فائقة وتكاليف باهضة .

٣ ـ لاحظ المؤتمر ان اقتراحاته السابقة حول السماح بالتصدير لم تعط الاهتمام الكافى بل وضعت الحكومة بعض الضرائب والتشديدات مما جعل الوضع أكثر صعوبة من ذى قبل وعليه يقترح المؤتمر ان تسعى الحكومة للاخذ بمشورة الغرف التجارية والزراعية فى مثل هذه الامور الحيوية قبل تنفيذ تعليماتها بهذا الشأن .

خامس عشر ـ المواصلات :

قرر المؤتمر الطلب الى الجهات المختصة تحقيق المشاريع التالية بالنظر لاهميتها فى تيسير نقل المنتجات الزراعية .

١ ـ تطهير نهر دجلة ما بين الموصل وبغداد وجعله صالحا للملاحة النهرية

٢ ـ الاسراع فى ربط اربيل بالموصل بسكة حديد كركوك ـ اربيل .

٣ ـ الاسراع فى ربط كربلاء بالنجف بسكة حديد بغداد ـ كربلاء .

٤ ـ اقامة جسرين حديديين ثابتين فى موقعى المخلط والشرقاط .

سادس عشر ـ المقاييس والمكاييل والموازين :

قرر المؤتمر حمل الحكومة على تنفيذ التشريعات الخاصة بالمكاييل والموازين والمقاييس الذى أصبح من الخطأ اهمالها بعد طول تقنينها .

سابع عشر ـ نفقات المكتب الدائم للغرف التجارية والصناعية والزراعية للبلاد العربية :

١ ـ قرر المؤتمر الطلب من الجهات المختصة تخصيص مبلغ كاف كمنحة لهذا المكتب كما تم ذلك فى السنة الفائتة .

٢ ـ ان لم تكفى المنحة لاطفاء نفقات المكتب المذكور فيوزع الفرق الباقى على الغرف الزراعية العراقية كل بنسبة وارداتها .

٣ ـ يوصى المؤتمر المكتب الدائم للغرف العربية بوجوب زيادة الاهتمام فى الشؤون الزراعية نظرا لما لها من ارتباط كلى بالتجارة والصناعة ولما لها من أهمية اقتصادية عامة .

ثامن عشر ـ ممثل عن الغرفة الزراعية :

قرر المؤتمر ترشيح السيد عزت الفارسى ـ رئيس غرفة زراعة بغداد

ليمثل الغرف الزراعية فى لجنة تنظيم تجارة الحبوب وفاقا لما طلبته وزارة الاقتصاد .

تاسع عشر ـ ميقات ومكان انعقاد المؤتمر القادم .

انفض عقد المؤتمر ظهر يوم ٨-١١-١٩٥٤ بعد ان قرر ان يكون اجتماعه القابل فى مدينة البصرة التى استشيرت غرفتها الزراعية برقيا فأجابت بالموافقة على ان يحدد موعد انعقاده فى دورته الرابعة فى الميقات الذى تضربه اللجنة الدائمة المشار اليها فى المحضر أعلاه بعد تمام اتفاقها مع الغرفة الزراعية فى البصرة .

كربلاء فى ١١ ربيع الاول ١٢٧٤ الموافق ٨/١١/٩٥٤ .

مقرر المؤتمر العام	**رئيس المؤتمر**
محمود فهمى درويش	**الحاج مصطفى أسد خان**

630.9567:M99mA:c.1
مؤتمر الغرف الزراعية العراقية ولجان
المقررات النهائية لمؤتمر الغرف الزر
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01028387

630.9567
M99mA
c.1